تمويل نظام التعليم

وشرعية التساؤل: لماذا المأمول.. في ضوء أحوال الواقع

أد. محمد صبري الحوت

كلية التربية – جامعة الزقازيق

التعليم هو المرتكز الأساسي لعملية بناء المجتمع، والارتقاء به حضارياً. وذلك من خلال الأدوار التي تقوم بها مؤسساته المختلفة لتلبية احتياجات عملية التنمية التي يصبو من ورائها إلى تحقيق مستوى حضاري يليق به وبتاريخه الطويل.

ما من دولة تنشئ نظاماً للتعليم، إلا وتحدد له أهدافاً مسبقة يسعى لتحقيقها من خلال الأدوار التي يقوم بها، بما يحقق مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها، وبما يحقق لها دوراً فاعلاً في المجتمع الإنساني حاضراً ومستقبلاً.

ويكون التمويل المتاح لنظام التعليم، محدداً لنطاق ومدى أهدافه، ومحدداً للأدوار التي يقوم بها وكيفية أداؤه لها ومقدار ما يستطيع تحقيقه من هذه الأهداف، ودرجة الإتقان في أداء تلك الأدوار. كما يرتبط التمويل بتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، والقضاء على التباينات في توزيع هذه الفرص بين مختلف فئات الشعب.

وهذا يعني، إنه كلما كان التمويل كافياً، كلما كان حال نظام التعليم جيداً.. أو هكذا يجب أن يكون. ويعني أيضاً، أن حجم التمويل يتناسب طردياً مع مستوى كفاءة نظام التعليم وفعاليته وجودته وحال العدالة التعليمية.. أو هكذا يجب أن يكون.

ولكن ماذا لو كان حجم التمويل كبيراً – بالمقارنة بجوانب الإنفاق الأخرى في المجتمع – وكانت كفاءته وفعاليته وجودته دون المستوى المطلوب بما لا يؤهله للقيام بالأدوار المطلوبة منه تحقيقاً للأهداف التي من أجلها أوجده المجتمع، وخصص له جزءاً كبيراً من ميزانيته. نقول ماذا لو كانت هذه الجوانب دون المستوى: هل نستمر في الإنفاق عليه، وهل نستمر في الذهاب إلى مؤسساته، وبخاصة حينما نضطر – في ضوء أوضاع مجتمعية معينة – إلى المفاضلة بين أولوية ملء البطون وأولوية ملء العقول.

أوضاع نظام التعليم:

يتم النظر إلى نظام التعليم – داخل الإطار المحدد لرؤية المجتمع بشأن تنمية موارده البشرية – من خلال سبع زوايا، هي: الالتحاق، والكفاءة الداخلية، والفعالية الخارجية، والجودة، والعدالة، والإدارة، والتمويل الذي يمثل الروح التي بها تدب الحياة في الزوايا الأخرى.

ومن أمثلة الشواهد العامة المرتبطة بهذه الزوايا: ما يأتي:

- **الالتحاق:** لا توجد سياسات علمية دقيقة واضحة تضبط القبول في مستويات وأنواع التعليم المختلفة، ولكن يغلب عليها العشوائية، وسيادة رأي المسئول الذي يرى ضرورة تدعيم المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية طلابياً.
- **الكفاءة الداخلية:** نسب مرتفعة للنجاح مقترنة بمستويات معرفية متدنية، وتكدس طلابي داخل بعض حجرات الدراسة مقابل حجرات دراسية أخرى خاوية، وتجهيزات قديمة متهالكة، ونظم تقويم وامتحانات مخترقة، ووعي مفقود بشأن الثورات العلمية والتكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية والاتصالات، ومبان غير مطابقة وغير صالحة، وهدر في الموارد وفي الوقت، وتبني

بعض المسئولين شعار: لا نريد رسوباً فماذا يعمل المصحح، والغش الجماعي بالإجبار، والزيادة غير العلمية لدرجات الطلاب تحسيناً لنسب النجاح.

- **الفعالية الخارجية:** مخرجات غير متناسبة مع احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً، وفرص عمل نادرة، وعدم رضا من أصحاب العمل، ومستويات علمية ومهارية منخفضة.
- **الجودة:** تدني الإتقان في أداء الأدوار المختلفة لمكونات نظام التعليم.
- **العدالة التعليمية:** غير متحققة حيث تنشر التباينات بين تعليم الأغنياء وتعليم الفقراء، بين أحوال التعليم في الريف وأحوال التعليم في الحضر، بين التعليم الحكومي والتعليم التجريبي (لغات)، والتعليم الخاص.
- **الإدارة:** سيادة الإدارة البيروقراطية السلبية، وتدني المستوى العلمي والمهاري والأخلاقي للخريجين الذي يعتبر في بعض جوانبه دال على حال هذه الإدارة.
- **التمويل:** انخفاض كفاية الإنفاق وكفاءته، والذي يؤثر سلباً على كل الجوانب السابقة.
- وبصفة عامة، تظهر شواهد الواقع المختلفة، انخفاض مستويات المؤشرات الكمية والكيفية المرتبطة بمدخلات نظام التعليم وعملياته الداخلية، ومخرجاته.

أوضاع تمويل نظام التعليم:

يعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه أنظمة التعليم في العديد من دول العالم، وبخاصة تلك التي تمر بأزمات اقتصادية. وتتعدد أساليب التعامل مع هذه القضية، حيث ينظر إليها البعض من منظور اقتصادي في سياق المعايير الاقتصادية للعولمة. وهنا يكون الحديث عن ضرورة ترشيد المجانية والتوسع في التعليم الخاص والأجنبي بما يعني تخلي الدولة عن كامل مسئوليتها عن تمويل التعليم الحكومي.

وقد ينظر البعض الآخر إلى القضية من منظور اجتماعي ثقافي وطني، وهنا يكون الحديث عن ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي، ومسئولية الدولة عن التوسع في نظام التعليم وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد عليه، وتوفير فرص العمل للخريجين، وتأكيد العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية بين كل أبناء المجتمع. وقد يرى البعض الثالث ضرورة العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والمشاركة الشعبية في تحمل مسئولية تدبير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم والتوسع فيه.

مصادر التمويل

تعد الحكومة هي المصدر الرئيس لتمويل التعليم، حيث ينص الدستور على أن التعليم في مؤسسات الدولية بالمجان في جميع مراحله. إلا أن شواهد الواقع تظهر أن الأسر تتحمل نصيباً كبيراً من كلفة تعليم أبنائها، خاصة في ضوء تراجع مؤشرات كفاءة المؤسسات التعليمية الحكومية مما تضطر معه الأسر إلى إلحاق أبنائها بالمدارس الخاصة والأجنبية، واللجوء إلى الدروس الخصوصية تفادياً للنتائج المترتبة على هذا التراجع.

ومن مصادر التمويل الأخرى: التبرعات الأهلية، والجهود الذاتية، والقروض والهبات، والمنح الدراسية والمعونات الأجنبية. بالإضافة إلى المصروفات الدراسية التي تتحملها أسر الطلاب.

تطور الإنفاق على التعليم:

يمكن بيان تطور الإنفاق على التعليم من النقاط الآتية:

- تطور الإنفاق العام على التعليم من 28 مليار جنيه عام 2006/ 2007، إلى 47 مليار جنيه عام 2010/ 2011، إلى 51 مليار جنيه عام 2011/ 2012، إلى 64 مليار جنيه عام 2012/ 2013، حسب منشورات وزارة المالية.

- تطور نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام من 11%، إلى 11.7%، إلى 10.6%، إلى 12%، في نفس السنوات السابقة على الترتيب.
- تطور نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم من 26%، 21.8%، إلى 21.4%، إلى 21.4%، في نفس السنوات السابقة على الترتيب.

إلا أن الارتفاع المتزايد في معدلات التضخم، يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للإنفاق على التعليم، ولنصيب الطالب من هذا الإنفاق، برغم ما قد يظهر من تزايد في المبالغ المخصصة للتعليم.

ومن ثم، ففي ضوء هذه المليارات التي تنفق على التعليم – بعيداً عن إشكالية كفاية وكفاءة الإنفاق – دون مردود معتبر فردي أو مجتمعي، مادي أو اجتماعي أو ثقافي يتناسب مع هذه المليارات، وفي ضوء تدني مؤشرات واقع التعليم الخاصة بمدخلاته وعملياته ومخرجاته، وفي ضوء الاضطرار إلى المفاضلة بين أولوية ملء البطون وأولوية ملء العقول. في ضوء هذا وغيره، **هل يحق لنا أن نتساءل عن المأمول بشأن هذا التمويل؟**

وفي ضوء كل ما سبق أيضاً، ماذا عن مستقبل التعليم، وماذا عن التعليم للمستقبل.

المستقبل.. والطريق إليه:

- لو اضطر الإنسان أن يسير بظهره إلى الخلف.. فإنه يظل ينظر أمامه.. إلى غده.. إلى مستقبله.
- فالمستقبل آت بعد حاضر دال عليه.. مثلما أن الحاضر قد آتى بعد ماض كان دالاً عليه.

إلا أن هذه الدالات لا تعني الامتداد الخطى المضطرد للعلاقة بينهم.. فكم من ماض انقلب إلى مستقبل يناقضه.. (فكم خاب الظن في المقبل.. كما يقول الخيام في رباعياته).

هذا، باعتبار أن الوعاء الزمني للإنسان يتراوح – من وجهة نظر معينة – بين ماض مضى ولو منذ برهة، ومستقبل قادم ولو بعد برهة.

- كل مجتمع لابد أن يهتم بمستقبله.. وكل الدول تتسابق نحو تبؤء مكانة عالية في المستقبل. والوصول إلى المستقبل المنشود.. لبناء المجتمع المنشود.. يحتاج جهوداً تبذل.. وأدواراً تؤدي من أفراد المجتمع.

ويرتبط بذل هذه الجهود.. وأداء تلك الأدوار.. بمستوى تعليم وتدريب هؤلاء الأفراد. وتشير شواهد الواقع إلى تردي هذا المستوى، والذي من بين أسبابه مسألة كفاية وكفاءة تمويل المؤسسات المكلفة بالقيام بذلك.

فإذا كان هذا هو حال نظام التعليم حالياً.. والمتوقع أيضاً مستقبلاً:

فهل تطلب مني أن أذهب غداً إلى المدرسة؟ ولماذا علي أن أذهب؟

- الغد هو مستقبلي.. أو هكذا يجب أن يكون، والمدرسة.. هي نبع علمي ليصح دوري في المستقبل.. أو هكذا يجب أن تكون، فهل من صلة بين الغد والعلم.. بين مستقبلي ومدرستي؟ نعم هذا يجب أن يكون.

وإذا كان الغد هو المستقبل.. فهل يمكن التنبؤ بملامحه.. في ضوء إرهاصات الواقع؟

كيف أسير غداً.. وصولاً إلى غدى.. إلى مستقبلي؟ هل يسمح لي بحرية السير إليه؟

ما الركاب المناسب للوصول إلى غدى؟ هل يسمح لي بحرية اختياره.. قبل الحديث عن امتلاكه؟

ما الأسلوب المناسب لصناعة غدي؟ هل أملك بدائل صناعته.. قبل الحديث عن امتلاك متطلباته؟

- أليس يومي الحاضر.. دال على غدي..

فإذا كانت ملامح حاضري مضببة.. فكيف لي أن أبصر ملامح غدي.. بعد أن أسأل نفسي: هل حقاً لي غد؟

وإذا كان هذا هو الأكثر احتمالاً.. فلماذا إذاً التساؤل عن: كيفية المسير، ونوع الركاب، وصناعة الغد.

ثم، أليست جميعها – وغيرها – تبنى بالعلم ومؤسساته.. وترتقي به؟

وإذا كان غدي غير مأمول فيه.. فلم التعليم والعلم لي إذاً؟

وإذا كانت المدرسة لا تقدم لي علماً نافعاً يفيد حاضري وغدي.. وتأتي في المؤخرة بين بمدارس العالم..

فهل مازلت تبحث عن المأمول بشأن تمويلها؟

وهل مازالت تطلب مني أن أذهب غداً على المدرسة؟